



المجلس القومي لحقوق الإنسان

## المؤتمر الوطني

# نحو تعزيز الآليات الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر

القاهرة - ١ نوفمبر ٢٠١٧

جامعة مدينة السادات  
UNIVERSITY OF SADAT CITY



اسم الورقة

## الاتجار بالبشر... أثر البعد الاجتماعي ( مع التركيز على الفقر )

كلية الحقوق  
جامعة مدينة السادات



معد الورقة

د. أكرم خميس

باحث في العلوم السياسية



المنظمة العربية لحقوق الإنسان

## الاتجار بالبشر ... أثر البعد الاجتماعي ( مع التركيز على الفقر )

يمنحنا المدخل الإنساني في التعامل مع ظاهرة الاتجار بالبشر، نطاقاً أكثر رحابة لفهم ما وراء تجلياتها الإجرامية، وكذلك تداعياتها السلبية، سواء تعلق الأمر بضحاياها المباشرين أو بالمجتمعات التي تعاني منها.. إنها، وقبل أن تكون مجموعة من الأفعال الإجرامية، التي تنتهك الحقوق الأساسية للبشر، مرآة يمكن للمرء أن يحدد من خلالها مدى نفاذ الحس الإنساني داخل شبكة التفاعلات الاجتماعية / السياسية في دوائرها المتعددة.

بالمثل، تشكل دراسة هذه الظاهرة نافذة للتعرف على أمرين أساسيين ؛ أولهما : مدى نجاح الحكومات، باعتبارها الطرف المنوط به إدارة شؤون البشر، من أجل الوفاء بمطالب شعوبها، ومن ثم فاعليتها في حمايتهم من مخاطر هذا النوع من الممارسات الإجرامية، وكذلك قدرتها على التصدي لمواريث عصور العبودية والاستغلال والتمييز العرقي و الديني . وثانيهما: نوع واتجاه العلاقة بين القوى الاجتماعية / الاقتصادية سواء داخل المجتمع الواحد أو عبر البلدان، وهو أمر يتصل رأساً بطبيعة ما يُسمى لدى الاتجاهات السوسيولوجية النقدية بأنماط الهيمنة السائدة ( الثقافة/ الضوابط الاجتماعية/ الأنماط السلوكية... إلخ)، بما في ذلك ما رسخته قوى العولمة الرأسمالية من فجوات اقتصادية ومعرفية داخل المجتمعات، وفيما بينها.

وبشكل عام يقصد بظاهرة الاتجار بالبشر، "كل التعاملات التي تجعل من الإنسان سلعة سواء تم ذلك بإرادته أو رغما عنه، بصرف النظر عن مدى مشروعيتها القانونية"، ما يعني أنها "سلوك تجاري، يقوم به فرد/ جماعة / دولة ، وتحكمه الرغبة في الربح، دون النظر لأي من الاعتبارات والضوابط الأخلاقية أو المجتمعية" ، وهو فضلاً عن ذلك أحد إفرازات الأوضاع السوسيو سياسية المختلفة، محلياً وعالمياً، خاصة على مستويات؛ التفاوت في توزيع الثروات، ضعف منظومات الحكم والإدارة ، الاختيارات التنموية غير الإنسانية، استمرار النزاعات المسلحة... إلخ.

ومع أن دول العالم، قد تنبعت منذ بدايات عصر القوميات، الذي يرادف في الوعي الإنساني قيم المساواة والحرية والعدالة، لخطورة هذه الظاهرة التي كانت وراء تأسيس أقدم منظمة حقوقية في العالم ( المنظمة الدولية لمناهضة العبودية التي أعلنت في عام ١٨٣٦)، إلا أنها لم تبدأ

بمقاومتها على النطاق العالمي إلا في الربع الثاني من القرن العشرين، بتوقيع اتفاقية جنيف الخاصة بالرق (سبتمبر ١٩٢٦) (١).

وتعكس الوثائق والأدبيات الدولية، التي توالفت على امتداد ما يقرب من قرن، حساً إنسانياً واضحاً في النظر إلى الجرائم التي تنطوي عليها ظاهرة الاتجار بالبشر، كما أنها تحمل من القرارات والتوصيات والخطط، ما يدل على الوعي العميق بخطورتها و حتمية التصدي لها (٢)، غير أن مثل هذا الانطباع سرعان ما يتوارى، بمجرد النظر إلى معطيات الواقع، إذ أن هذه الجرائم تنامت، حتى باتت تُصنف في الترتيب الثالث عالمياً من حيث الضخامة، ناهيك طبعاً عن أنها طورت آلياتها ووسعت من نطاق أعمالها.

وبشكل أساسي، يرد أصحاب الاتجاهات النقدية استمرار هذه الظاهرة إلي توافر بيئة محفزة لها، معتبرين أن الأوضاع الاجتماعية المتدنية، خاصة في البلدان الفقيرة و المضطربة، تمثل الخلية المعيلة لتلك الجرائم. وبتقديرهم فإن طريق المواجهة الحقيقي، يبدأ بمكافحة الفقر، إن لم يكن للقضاء عليه نهائياً، فعلى الأقل لتقليصه إلي أدنى مستوى.

### أولاً : الاتجار بالبشر من منظور إنساني

تتفق الأدبيات والموثائق الدولية على أن الاتجار بالبشر، بمختلف أشكاله، يمثل نوعاً من استغلال ضعف الضحايا، ومثال ذلك ما ذهبت إليه اتفاقية مجلس أوروبا لعام ٢٠٠٥ الخاصة بالعمل ضد الاتجار بالبشر، حيث عرفته بأنه : " تجنيد أو نقل أو إيواء أو استلام الأشخاص عن طريق التهديد باستعمال قوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استخدام السلطة أو استغلال موقف الضعف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر "، وهو نفس ما ورد في " بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية سنة ٢٠٠٠ (٣).

و لا تشكل الظاهرة أمراً جديداً في التاريخ البشري، فقد عرفت الحضارات القديمة كالبابلية واليونانية والعربية الجاهلية، وكان للرق - آنذاك - تجارة داخلية وخارجية مشهورة ومن أمثلتها التاريخية الأخيرة السبأ الجماعي لزنج أفريقيا . وتهجيرهم إلى أمريكا . كما كان أسرى الحرب

(١) أنظر نص الاتفاقية، عبر الرابط: [www.un.org/ar/events/slaveryabolitionday/pdf/slavery.pdf](http://www.un.org/ar/events/slaveryabolitionday/pdf/slavery.pdf)

(٢) طالع هذه الوثائق، عبر موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان: [www.ohchr.org](http://www.ohchr.org)

(٣) طالع للمزيد؛ تقرير المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، ماريا غراتسيا جيامارينارو، مجلس حقوق

الإنسان / الدورة التاسعة والعشرون / ٢٠١٤، عبر الرابط :

[www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/.../A\\_HRC\\_29\\_38\\_ARA.DO](http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/.../A_HRC_29_38_ARA.DO)

يستعبدون ويؤخذون كرقيق في الغالب بدلاً من قتلهم، ويعتبرون جزءاً من . غنائم الحرب التي يكافأ بها الطرف المنتصر (٤).

ورغم أن الإنسانية تجاوزت ذلك كله في القرن العشرين، بمناهضتها للرق، ثم بتوافقها مطلع القرن الحادي والعشرين على مكافحة الاتجار بالبشر، عبر توقيع بروتوكول بهذا الاسم وصل عدد الدول المصدقة عليه ١٢٤ دولة في فبراير ٢٠٠٩ ، لازال لهذه التجارة قدرة على النمو و التمدد ،حتى أنها تحل في الكثير من التقارير الدولية في المرتبة الثالثة لأكبر عائلات الجريمة المنظمة في العالم بعد تجارة المخدرات و السلاح (٥).

وتشمل جرائم الاتجار في البشر عدة أشكال ، منها العبودية، التسول، السخرة، الزواج المؤقت، تزويج الأطفال، بيع الأطفال بغرض التبني، الدعارة، تجنيد الأطفال وتجارة الأعضاء، فضلاً عن الهجرة غير الشرعية (٦).

وعلى ما تقول تقارير دولية، فإن التجارة في البشر تحقق أرباحاً طائلة تُقدر بمليارات الدولارات، كما أنها تعتبر أحد أهم أنشطة عصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود حيث يعتبر هذا النوع من الجرائم ذا طبيعة خاصة كون سلعتها الأساسية هم البشر الذين تقودهم ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية ، من بينها عدم الاستقرار الأمني إلى الوقوع في براثن العصابات المنظمة للإتجار بالبشر من خلال مغريات مادية ووعود كاذبة بحياة أفضل" (٧)

ويبرز تقرير لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة بعنوان "الاتجار غير المشروع بالبشر... الاتجاهات العالمية"، الطابع العولمي المتزايد لهذه الظاهرة، فيما يتشارك ضحاياها في تعرضهم لحالة استضعاف اجتماعي تجعلهم عرضة للاستغلال التجاري، بمختلف مسمياته (٨).

ويستغل مرتكبو جرائم الاتجار بالبشر هذه الحالة لاستقطاب فئات معينة، لتوظيفها في أعمالهم بطرق عدة، من بينها استخدام العنف، الاحتيال والخداع، تقديم مزايا مالية ونوعية، وكلها أمور يصعب أن تحقق هدفها في سياق اجتماعي يتسم بالعدالة وتكافؤ الفرص وسيادة القانون ، كما أنها تفقد جدواها، كما تقول تجارب ضحايا سابقين، عندما تتوافر فرص حياة أفضل ، أو على الأقل امكانية الوصول إليها (٩).

(٤)

(٥) طالع للمزيد؛ محمد ي. مطر ، تشريعات حقوق الإنسان في العالم العربي: قضية الإتجار بالبشر، الرابط:

[www.protectionproject.org/wp-content/uploads/2013](http://www.protectionproject.org/wp-content/uploads/2013)

(٦) نفس المرجع.

(٧) إبراهيم الساكت، الاتجار في البشر.. المفهوم، التطور، وحدة الاتجار بالبشر ، الأردن، ص ٢٠.

بقول آخر، " يقع الناس ضحايا الاتجار بالبشر لأسباب كثيرة، أبسطها أنهم يسعون لتحسين أوضاعهم ، وغالباً ما يكون هؤلاء من المنكوبين بالفقر، والمهمشين من قبل مجتمعهم . وفي كثير من الأحيان يلعب الاحباط دور كبير في دفعهم للمغامرة وراء ما يعتقدون أنه فرصة قد تغير حياتهم أو تساعدهم على إعالة أسرهم<sup>(٨)</sup>، علماً بأن خطورة هذه الأوضاع تزداد وضوحاً عندما يفهم المتاجرون بالبشر هذا الواقع، ويعملون على استغلاله، مستفيدين من الفجوات الأمنية والقانونية التي تسهل لهم ذلك.

من جهة ثانية، تؤثر ظاهرة الاتجار بالبشر في سياقها الاجتماعي، من زوايا عديدة ؛ فهي فضلاً عن تداعياتها المؤكدة على ضحاياها المباشرين، تُفقد سوق العمل الطاقات البشرية الواعدة، وتؤدي إلي ظهور عادات اقتصادية غير سليمة أهمها شيوع المعاملات المشبوهة و الاستثمارات سريعة الربحية قصيرة الأجل، فضلاً عن زيادة الأعباء التي تتحملها الدولة في توفير الرعاية الطبية و الاجتماعية للأشخاص الضحايا. في الوقت ذاته ، تتسبب هذه الظاهرة بخلل في القيم الاجتماعية وشيوع أنماط جديدة من جرائم خطف النساء والأطفال، مع انتشار ظواهر سلبية مثل التسول و أطفال الشوارع ....الخ<sup>(٩)</sup>

### ثانياً : الفقر و الاتجار بالبشر

تطورت النظرة إلي الفقر، خلال العقود الماضية على نحو لافت، فبعد أن كان يُقاس بالدخل المادي، أصبح ينظر إليه كمفهوم متعدد الأبعاد ينشأ بفعل السياسات المتبعة والموقع الجغرافي والتاريخ والثقافة والخصوصيات المجتمعية أو يرتبط بهذه العوامل ارتباطاً وثيقاً.

إن الفقر، بمعناه الإنساني، يرادف " العجز عن تحقيق مستوى لائق من الحياة"، وقد عرّفته وثائق الأمم المتحدة بأنه "ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمن من الموارد، والمقدرات والخيارات"، بينما عرفته مصادر أخرى ، بأنه " عدم القدرة على الحصول على الحد الأدنى من مستوى المعيشة<sup>(١٠)</sup>

وللفقر عدة وجوه منها: عدم كفاية الدخل، وسوء التغذية، وانعدام الوصول إلى الضمان الاجتماعي، وانعدام الوضع الاجتماعي والسياسي K كما أن له أكثر من طريقة قياس، مثل

<sup>٨</sup> ( وزارة الخارجية الأمريكية، تقرير الاتجار بالبشر، يونيو ٢٠١٢، ص 3، عبر الرابط: <https://www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/2012/index.htm>

<sup>٩</sup> ( نفس المرجع.

<sup>١٠</sup> ( أنظر للمزيد حول هذه التعريفات: محمد حسن يوسف، اجراءات مكافحة الفقر في مصر، ٢٠٠٦، ص ٥ ، الرابط:

<http://saaaid.net/Doat/hasn/89.htm>

نسبة عدد الفقراء من إجمالي السكان ومستوى المعيشة معبرا عنها بدخل العائلة أو متوسط نفقات الفرد ( فقر الدخل) ... إلخ (١١)

ويمتد مفهوم الفقر إلي العديد من الأبعاد و القطاعات والمجالات، ما يجعله يعبر عن شبكة معقدة من الحرمان، المصحوب بالتهميش والإقصاء الاجتماعيين، وغياب أي انتفاع فعلي بمجموع حقوق الإنسان الأساسية، وذلك على نحو ما جاء بدليل الفقر البشري الصادر قبل نحو ٣٠ عاماً، عندما ذكر أن هناك ثلاثة أوجه رئيسة تعكس هذا الحرمان، وهي: مدة الحياة والتعلم والمستوى المعيشي.

ويعكس الوجه الأول للحرمان فرصة البقاء على قيد الحياة من خلال الوفاة في عمر مبكر نسبياً، بينما يعكس الوجه الثاني نقص المعرفة، في حين يركز الوجه الثالث على عدم وجود مستوى معيشي مقبول من خلال التخصيص الاقتصادي الكلي (١٢).

ويساهم الفقر، بوصفه شبكة للحرمان، في عرقلة قدرات وحرية الأفراد إلي الوصول إلي الرفاه و ضمان جودة الكينونة البشرية القائمة على بعد "الحرية"، كما أنه قد يتخذ صورة الحرمان المنهجي، الذي يعيق بقاء واستمرارية الكائن البشري (١٣)

وينتشر الفقر في البلدان النامية، متخذاً أشكالاً متعددة منها الجوع والافتقار إلي الأرض ومقومات الحياة الكريمة. أما في البلدان المتقدمة، فإنه يفصح عن نفسه في أشكال الاستبعاد الاجتماعي وتزايد البطالة والأجور المنخفضة، وفي الحالتين يعجز الضحايا عن الانتفاع بالإمكانيات المتاحة لغيرهم، كما أنهم يعجزون عن تغيير أوضاعهم، إن لم يكن لافتقارهم الوسيلة، فعلى الأقل لعدم وجود إرادة سياسية جادة لمساعدتهم أو لضعف الموارد، قياساً إلي حجم السكان.

وتذهب الأدبيات الحقوقية إلي أن القضاء على الفقر، بكافة صورته وأشكاله، هو المعيار الأصح لتقييم عمليات التنمية في الدول المختلفة، كون ذلك يوفر لأفراد المجتمع، فرصاً متساوية للتمتع بحقوقهم دون تمييز، فضلاً عن أنه وسيلة رئيسة لتجفيف منابع الظواهر الإجرامية العابرة للحدود، ومن بينها الاتجار بالبشر، (١٤)، ما يعني أنه يحمل في طياته مستويين من المخاطر، فهو يحد بذاته انتهاكا لبعد "الكرامة الإنسانية المتأصلة" وتغيباً لجودة الحق في الحياة، كما أنه

١١ ( نفس المرجع.

١٢ ( شيماء أسامه محمد صالح، مصر، الفقر ومستوى التنمية البشرية في الدول العربية، ص ٢، ص ٣.

١٣ ( سليمة بجاوي، الفقر وإشكالية الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، ( جامعة سطيف: كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٣ / ٢٠١٤)، ص ٢٦.

١٤ ( مفوضية حقوق الإنسان، حقوق الإنسان و الصحة و استراتيجيات الحد من الفقر، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان،

العدد ٥، سبتمبر ٢٠١٠، ص ١٢.

يمثل - من جهة ثانية- حاضنة لكثير من الظواهر السلبية المضرة بالإنسانية، في إطار ما يعرف بـ"دوامة الضعف المتبادل".

ويتصل الفقر بظاهرة الاتجار بالبشر، بأكثر من رابط، ففي الغالب تكون المجتمعات الفقيرة، خاصة في البلدان النامية الساحة الرئيسية لجرائم الاسترقاق، الاستغلال الجنسي، تشغيل الأطفال، السخرة... إلخ، بينما يمثل عنصر الحاجة الدافع الرئيس وراء انخراط الضحايا فيها، وذلك على غرار الشائع مثلاً في جرائم " الاتجار بالأعضاء البشرية"، إذ يخاطر الضحايا بأرواحهم لسد حاجاتهم، مقابل حصول باقي الأطراف على مبالغ طائلة، تصل في بعض الحالات إلى أكثر من ٢٠٠ ألف دولار<sup>(١٥)</sup>.

ويتكرر الأمر نفسه في الهجرة غير الشرعية، إذ أن غالبية من يغامرون بتسليم مصائرهم لجماعات التهجير المنظمة، يبحثون بالأساس عن مستوى حياة أفضل في بلدان أخرى، مع ملاحظة أن السياق الاجتماعي في تلك البلدان يؤثر بدوره في حجم وكثافة الظاهرة<sup>(١٦)</sup>.

وتؤكد دراسة الباحث العراقي عبدالله عبو، أن تدني الأوضاع الاقتصادية/ الاجتماعية يشكل العامل الرئيس وراء هذا النوع من الهجرة من بلدان بعينها، مشيراً على وجه الخصوص إلى الفقر الناتج عن ارتفاع معدلات البطالة وقصور عمليات التنمية وتدني مستوى الخدمات، المقدمة للمواطنين<sup>(١٧)</sup>.

وفي دراسة أحدث، وجد مسعود دخالة أن الأسباب الاقتصادية / الاجتماعية هي الدافع الرئيس للهجرة غير الشرعية من جنوب البحر المتوسط إلى شماله، مشيراً إلى أن الاختلاف في مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي بين ضفتي المتوسط، يجعل الأفراد ينتقلون من حيث مستويات الدخل والتوظيف والظروف الاجتماعية من سكن وتعليم منخفضة وضعيفة وفي أغلب الأحيان مزرية إلى المناطق المتقدمة، وذلك لرفع مستوى معيشتهم والتمتع بمزايا الحضارة

<sup>١٥</sup> ( راجع للمزيد؛ جهاد موسى قنام، جريمة الاتجار في الأعضاء البشرية، ( جامعة القدس: كلية الحقوق، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير، ٢٠١٥/٢٠١٦)، ص ١٥. وأنظر أيضاً:

- مراد علي زريقات، جريمة الاتجار بالأعضاء البشرية... قراءة أمنية وسيولوجية، ورقة عمل مقدمة إلى جامعة نايف للعلوم الأمنية، ٢٠٠٦، ص ١٠.

<sup>١٦</sup> ( نوال طارق إبراهيم، جريمة الاتجار بالأشخاص، جامعة بغداد، ص ٢٥٦، الرابط:

[www.jcolaw.uobaghdad.edu.iq/uploads/2011-1/nawal%20tarq.pdf](http://www.jcolaw.uobaghdad.edu.iq/uploads/2011-1/nawal%20tarq.pdf)

<sup>١٧</sup> ( عبدالله عبو، الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، العدد ٦٥، إبريل ٢٠١٦، ص ١٩١.

والنقد والعيش في رفاهية بعيدا عن الضغوطات والأزمات التي لا تنتهي في مجتمعات دول حوض المتوسط الجنوبي"<sup>(١٨)</sup>.

ويلاحظ أن دراسات أخرى حول ظاهرة الهجرة لفتت إلى تأثير مضاد للفقر، يتمثل في إعاقته فرص انتقال أبناء الدول النامية الراغبين في تحسين أوضاعهم إلى دول أخرى. والسبب في ذلك يعود إلى افتقارهم إلى الإمكانيات المالية اللازمة للهجرة<sup>(١٩)</sup>.

### ثالثاً : الفقر والاتجار بالبشر ... نماذج من مصر

تقول الاحصائيات الرسمية إن نسبة الفقر في مصر بلغت في عام ٢٠١٥ نحو ٢٧.٨% ، بزيادة ٢.٣% عن عام ٢٠١٠/٢٠١١<sup>(٢٠)</sup>، فيما بلغت نسبة الفقر المدقع (أصحاب الدخل الأقل من دولار واحد في اليوم) ٥.٣% من السكان، على الرغم من تراجعها في السنوات الخمس السابقة.

وتمثل هذه الأرقام ، شاهداً على فشل جهود مكافحة الفقر التي تبنتها الحكومات المصرية منذ منتصف التسعينيات، كما أنها تشكل - في الوقت نفسه - امتداداً لأزمة بنيوية يعانيها الاقتصاد المصري جراء سوء توزيع الدخل القومي، حتى في ظل معدلات النمو المرتفعة نسبياً خلال الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩، وفق وصف اللجنة الاقتصادية لإفريقيا في تقريرها القطري الموجز الصادر في عام ٢٠١٥<sup>(٢١)</sup>.

و بتقدير دانيال موراتا و آخرون ، في دراسة عن تطور الفقر في مصر نشر مركز شركاء التنمية ملخصاً لها في عام ٢٠١١ ، فإنه و " على الرغم من حدوث تحسن نسبي في أداء الاقتصاد الكلي في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ ، لم يحدث أي تقليص في معدلات الفقر، بل أنها شهدت، خلال هذه الفترة، زيادة ملحوظة في المناطق الريفية ، مقابل تحسن طفيف في المناطق الحضرية، الأمر الذي أبقى ١٠% من السكان تحت خط الفقر المدقع<sup>(٢٢)</sup>.

وبشكل عام ، يلاحظ أن جغرافيا الفقر في مصر بقيت دون تغيير ( ، إذ أنها بقيت ذات سمات ريفية / جنوبية، بتركز أغلب الفقراء في قرى محافظات الوجه القبلي، لاسيما أسيوط وسوهاج

<sup>١٨</sup> ( مسعود دخالة، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد ٥، أكتوبر ٢٠١٤ ، ص ١٢٨ - ص ١٣١ .

<sup>١٩</sup> ( الهجرة والتحويلات الدولية والفقر في الدول النامية

<sup>٢٠</sup> ( أنظر ملخص تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء عن الفقر في مصر ، في : الأهرام ، ١٦ / ١٠ / ٢٠١٦ . الرابط:

<http://gate.ahram.org.eg/News/1267735.aspx>

<sup>٢١</sup> ( الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، موجز قطري ، مصر ٢٠١٥ ، ص ١٨

<sup>٢٢</sup> ( دانيال موراتا و آخرون، هل نخاز الإصلاح في مصر للفقراء، مجلة "أفاق التنمية"، العدد ٥، د. ت، ص ٢٠ .



وقنا ، وفق ما أظهرت دراسات عديدة ، من بينها دراسة للمركز المصري للحقوق الاجتماعية و الاقتصادية عن الفقر في مصر عام ٢٠١٣<sup>(٢٣)</sup>.

وحسب المركز ، توزعت ٧٦٢ من بين القرى الألف الأشد فقراً بمصر بين المنيا وأسيوط وسوهاج وهي قرى يعاني أكثر من نصف سكانها من فقر شديد . كما أن الفقراء يشكلون النسبة الغالبة من سكان محافظات أسيوط (٥٨.١% منهم ٢٤.٨% لا يجدون قوت يومهم) ، وبني سويف ( ٥٣.٢% منهم ٢٠.٢% لا يجدون قوت يومهم) و سوهاج ( ٤٥.٥% ، منهم ١٧.٢% لا يجدون قوت يومهم) والفيوم (٣٥.٤% بينهم ١٠.٩% لا يجدون قوت يومهم) و قنا ( ٣٣.٣% من بينهم ١٢.٩% لا يجدون قوت يومهم) ، علماً بأن محافظة الجيزة في المركز الأخير بلاتحة نسب الفقراء بالوجه القبلي بنسبة ١٨.٩% من سكانها ( ٤.٤% لا يجدون قوت يومهم ) .

أما في محافظات الوجه البحري ، فبلغت نسبة الفقراء ١٣.١% ، يتوزعون على : المنوفية ( ٢١.٧% بينهم ٣.٧% لا يجدون قوت يومهم) ، الدقهلية بنسبة ( ١٧.٧% ) ، الشرقية ( ١٦.١% ) والقليوبية ( ١٢.١% ) الإسكندرية ( ١١.٣% ) ، البحيرة ( ١٠.٤% ) ، الغربية ( ١٠.١% ) ، القاهرة ٨.٨% والإسماعيلية ٧.٩%<sup>(٢٤)</sup> . ووفق الدراسة نفسها ، يأخذ الفقر في مصر طابعاً ريفياً ، حيث تقدر نسبته بين سكان الريف بـ ٨٥% من السكان بينما تبلغ نسبتهم في الحضر ٤٢%<sup>(٢٥)</sup> ، وهو أمر أكدته احصائيات نشرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في أكتوبر ٢٠١٦ ، وجاء فيها أن نسبة الفقراء تصل إلي ٥٦.٧% في ريف الوجه القبلي ، حيث توجد المحافظات الأشد فقراً (أسيوط وسوهاج بنسبة ٦٦% ، ثم محافظة قنا بنسبة ٥٨% ) مقابل ١٩.٧% بريف الوجه البحري<sup>(٢٦)</sup> .

أما في المحافظات الحضرية ، فبلغت نسبة الفقراء ١٥% ، توزعوا على جميع المحافظات ، وإن جاءت القاهرة في الترتيب الأول بنسبة ١٨% في حين حلت بورسعيد في الترتيب الأخير بنسبة بلغت ٦.٧% يليها محافظة الاسكندرية بنسبة ١١.٦%<sup>(٢٧)</sup> .

<sup>٢٣</sup> ( خريطة الفقر في مصر ، ملخص دراسة المركز المصري للحقوق الاجتماعية و الاقتصادية :

<http://anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=65435>

<sup>٢٤</sup> ( المصدر نفسه .

<sup>٢٥</sup> ( المصدر نفسه .

<sup>٢٦</sup> ( المصري اليوم ، ١٨ أكتوبر ٢٠١٦ .

<sup>٢٧</sup> ( المصدر نفسه

ويدل التوزيع العمري للفقير على أن الأطفال يشكلون الفئة الأكثر معاناة ، كونهم محرومون ليس فقط من الحياة اللائقة، وإنما أيضا من منافذ اكتساب المهارات اللازمة لتحسين ظروفهم، وإعالة آخرين مستقبلاً، ما يعد نوعاً من "التوريث السلبي"، الذي لخصته "يونسيف" في تقرير لها ( فبراير ٢٠١٠) بقولها إن: "من المرجح في مصر أن يصبح الأطفال الذين يكبرون وهم فقراء، أباء لأطفال فقراء".

وتدعم احصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء لعامي ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، هذا التوقع

، إذ أنها تبين أن النسبة الأكبر من الفقراء (٢٨.٨ % ) هم من الأطفال وأن نصف الأطفال بالوجه القبلي يعيشون في فقر مادي ، تماماً ك ١١.٤ % من أطفال المناطق الحضرية و ١٧.٤ % في المناطق الريفية بمحافظات الوجه البحري (٢٨).

و يسهم الفقر في تكبير الأطفال بشبكة الحرمان ، من عدة زوايا ، ففي الغالب تكون الأسر الفقيرة أقل ميلاً لإلحاق أبنائها بالمدارس أو لاستمرارهم بها ، كما أنها أقل حرصاً على رعايتهم صحياً، و الأكثر خطورة أنه يؤدي إلي تنشئهم في أجواء من الإحباط الذي يُشكل لديهم اتجاهات سلبية تجاه الدولة والمجتمع، وذلك على نحو ما نوه تقرير لمركز معلومات مجلس الوزراء قبل ثورة يناير ٢٠١١، عندما ذكر أن ٧١% من الفقراء غير راضيين عن حياتهم، بينما تصل نسبة الإحباط الاقتصادي بينهم إلي ٨٦% (٢٩) .

ويرتبط الفقر بظاهرة الاتجار بالبشر بعلاقة طردية، خاصة في جرائم بعينها مثل "الاستغلال الجنسي للإناث"، "تجارة الأعضاء البشرية"، "العمل القسري"، "الهجرة غير الشرعية"، ومرد ذلك - كما توضح دراسات ميدانية- هو سوء الأوضاع الاجتماعية المصحوب بإحباط، مع انتشار فئة الوسطاء في مناطق تركزها ،وفي المؤسسات الصحية .

على مستوى زواج القاصرات من أجنبي مسنين (خاصة الخليجيين) ، يمكن توضيح قوة هذه العلاقة، بما لاحظت دراسة ميدانية مبكرة لإقبال السمالوطي ، في ثلاثة مراكز، بمحافظة الجيزة هي : البدرشين والحوامدية وأبولنمرس، من أضرار على هذا الزواج بين الأسر الريفية الفقيرة ، نظراً لما يوفره من فرص لتحسين أوضاعها المعيشية (٣٠).

<sup>٢٨</sup> ( أنظر ملخص احصاء عام ٢٠١٥ ، في : اليوم السابع، ١٧/١٠/٢٠١٥ .

<sup>٢٩</sup> ( مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، أوضاع الفقراء في مصر، سلسلة تقارير معلوماتية ، ٢٠١٠ ، ص ١٣

<sup>٣٠</sup> ( إقبال السمالوطي، دراسة استطلاعية عن زواج الأطفال بغير المصريين في محافظة السادس من أكتوبر ( الجيزة) ، المجلس القومي للأومومة والطفولة، ٢٠١٠، ص ٢ .

كما وجدت الدراسة أن زيادة المهور التي يدفعها الأزواج الغير مصريين هو السبب الأكثر شيوعاً لإقبال الفتيات على هذا الزواج.، في حين شكل الفقر الدافع الرئيس لإتمام نصف الزيجات التي تم رصدها، إلي جانب تأثير الهدايا الفاخرة التي يقدمها المتقدم للزواج لأسرة الفتاة وذويها (٣١) . فضلاً عن ذلك سجلت الدراسة شبه اجماع ( ٨٥% ) بين أفراد عينتها على محورية دور الوسيط ( السمسار) في انتشار هذا النوع من الزواج، وذلك بمعاونة مساعدات ريفيات يعملن لصالحه(٣٢)، غير أن أكثر ما يلفت النظر، هو قيام بعض من المحامين من أبناء المجتمع المحلي بالترويج لهذا النوع من الزواج(٣٣).

وبالنسبة للفتيات، شكلت الرغبة في الانتقال لحياة أفضل في ظل تدني المستوى الاقتصادي لأسرهن، السبب المباشر لقبولهن بمثل هذه الزيجات(٣٤) ، و يدخل في نطاق تأثير الفقر، أن بعض الفتيات يمتهن بعض المهن الشاقة مثل "أعمال الزراعة - المعمار " ، ما يجعل مثل هذا الزواج فرصة للراحة والتغيير إلى الأفضل، لاسيما في ظل عزز الشباب في البيئات الفقيرة عن توفير تكاليف ونفقات الزواج وانعدام القدرة المادية لدى الأهل (٣٥).

ولا يختلف الوضع كثيراً في محافظة الفيوم، إذا أظهرت دراسة أخرى استهدفت التعرف على أسباب انتشار ظاهرة " الاتجار بالبشر " أن الفقر كان العامل الأكثر تأثيراً في ٣٦ من حالات الزواج بأجانب، مبينة أن معظمها يدخل في نطاق ما يُعرف بـ "زواج الصفة"، وأن عمر العروس في أكثر من نصفها كان أقل من ١٨ عاماً ، بينما بلغ الحد الأدنى لعمر الزوج ٤٥ عاماً(٣٦) .

وباستطلاعها لدواعي موافقة الأسر على هذه الزيجات، وجدت الدراسة أن الفقر كان السبب المباشر لأكثر من ٩٠% من الحالات المرصودة، لافتة إلي أن قيمة مثل هذه "الصفقات" كانت تحدد وفق معايير مادية ، منها مستوى جمال الفتاة وعمرها.... إلخ، وذلك بحضور وسطاء من المنطقة تحصلوا على منفعة مقابل أدوارهم في مختلف المراحل(٣٧) .

نفس النتيجة خلصت إليها الدراسة عند تناوبها للعمل القسري للأطفال في محافظة الفيوم، إذ وجدت أن معظم الفتيات اللاتي يعملن في الخدمة المنزلية قادمات من بيئات فقيرة ، وأن صغر

٣١ ( نفس المصدر

٣٢ ( نفس المصدر، ص ٢

٣٣ ( نفس المصدر، ص ١٠

٣٤ ( نفس المصدر، ص ١٠

٣٥ ( نفس المصدر، ص ١١

٣٦ ( طالع: تقرير دراسة المشكلات المجتمعية و الاتجار بالبشر ومشكلات المراهقين بمحافظة الفيوم ، المجلس القومي للطفولة والأمومة ، وحدة منع الاتجار بالبشر ، ٢٠١٤ .

٣٧ ( نفس المصدر، ص ١٠

السن غالباً ما يكون ميزة لصالح الفتاة ، كونه يتيح لصاحب العمل تخفيض أجرها أو استبداله بأجر عيني كالطعام وملابس مستعملة ولحوم . ويلفت النظر أن هناك اعترافاً مجتمعياً واضحاً بالمخاطر التي تتعرض لها الفتيات من خدم المنازل ، سواء على المستوى البدني أو النفسي، دون أن يؤثر ذلك في تنامي الظاهرة<sup>(٣٨)</sup>.

وبتقدير اليونيسيف، فإن كل أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك المعاونة في الأنشطة الزراعية والاشتغال بالحرف اليدوية .. إلخ، تضعف ليس فقط فرصهم في الحياة الجيدة ، وإنما أيضا معدلات المشاركة السياسية و قدرة الاقتصاد على النمو، ومن ثم إهدار الطاقات الوطنية، وتعرض المجتمع لمخاطر اجتماعية و أخلاقية وأمنية<sup>(٣٩)</sup>.

وتستدعي مثل هذه المخاطر، في مصر كما في غيرها من الدول النامية، جهداً مضاعفاً لتقليص الفقر باعتبار ذلك شرطاً لتحقيق الأمن الإنساني، وفق تعبير إيزابيل أورتيز، مسؤولة برامج الحماية الاجتماعية في منظمة العمل الدولية ، التي تعتقد أن بلوغ هذا الهدف لا يمكن أن يتم عبر شبكات أمان البر والإحسان وحدها، وتدعو إلي إحداث تغييرات بنيوية على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية<sup>(٤٠)</sup> .

وبتقديرها فإن تقليص الفقر يستدعي تعزيز النمو الذي يدعم خلق فرص التوظيف والحرص على رفاه الفقراء مع الالتفات إلى الجوانب التوزيعية ، وتوفير الفرص لهم عبر تمكينهم من بناء البيوت والأراضي والمزارع وشرائها والوصول إليها والحصول على القروض للأعمال التجارية الصغيرة والتعلم وتلقي التدريب، فضلاً عن توفير الحكم الرشيد من خلال دعم قيام إدارات عامة فعالة ومسؤولة وشفافة ومتجاوبة، تتمتع بصلاحيات وقدرات للتدخل المساند للفقراء، ووضع الأنظمة القانونية العادلة التي تخدم الفقراء ( ٤١ )

\*\*\*

<sup>٣٨</sup> نفس المصدر، ص ١١

<sup>٣٩</sup> ( مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة، تقرير الأهداف التنموية للألفية ، ٢٠٠٤ ، ص١٢ )

<sup>٤٠</sup> ( طالع للمزيد؛ إيزابيل أورتيز، تقليص الفقر ، الرابط: